الجنس البعيد فلا يصدق ح الانفصال المانع من الخلو وفيه نظر لان
هذا غاية اذا ثبت كون الجنس البعيد في هذه المادة اكثر من شيء
على تقدير تسليم تعدده وهو غير معلوم على ان المساوات بين الحدين
الناقصين لشيء واحد وكذا بين الحد التام والحد الناقص لشيء واحد
واجبة بناء على اشتراط التساوي بين المعرف والمعرف لا سيما بين الحد
والمحدود فلا فرق بين كون القسمين حدين تامين وكونهما غير الحدين
التامين ههنا فالفرق تحكم بل عدم المساوات علامة اخرى لكون
التقسيم للمحدود لا للحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للحد لوجب ان
يكون الانفصال ههنا المنع الجمع لان الماهية الواحدة لا تكون
الا حد المفهومين المتغايرين واما اذا كان التقسيم للمحدود فيجوز ان
يكون الانفصال لمنع الخلو ولما كان الانفصال ههنا المنع الخلو علم
ان التقسيم للمحدود لا للحد وفيه ايضا نظر لانا لا نم ان الماهية الواحدة
لا تكون الا احد المفهومين المتغايرين وانما يكون كذلك ان لو كانا حدين
تامين اما اذا كانا غيرهما فيجوز ان يكون الماهية الواحدة اياهما
جميعا ولان المراد بالوجه التميز عما عداه غير الكنه بقرينة المقابلة اذ لو لم
يكن كذلك بل كان الوجه اعم من الكنه يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما
له وح يكون الانفصال لمنع الجمع لا لمنع الخلو وهو ظ اعلم انه ان يتناول
القسمين لفظ من الفاظ الحد فهو تقسيم للحدود والا فهو للحد كما لو قيل
الجسم ما يتركب من جوهرين او ما بعاد ثلثة يكون تقسيما للحد لعدم دخولها

بحث

٦١

بحث لفظ من الفاظ الحدود ولو قيل الجسم ما يتركب من جوهرين او اكثر
يكون تقسيما للمحدود لتناول التركيب اياهما كذا في كشف البزدوي
وههنا قد يتناول القسمين لفظ من الفاظ الحد وهو ما يكون تصوره
سببا لاكتساب تصور الشيء فيكون التقسيم للمحدود لا للحد قوله
لانه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل بيان الملازمة انه لو احتاج
مفهوم المعرف الى معرف لاحتاج مفهوم معرف المعرف الى معرف اخر
لانه جزؤه وهكذا يحتاج مفهوم معرف معرف المعرف الى معرف اخر
ويتسلسل كذا وجهه السيد الشريف في حواشي شرح المطالع وفيه ملاحظة
الجواب الاول لهذا التوجيه نظر يعرف بالتامل قوله بان معرف المعرف
عينه اي معرف معرف المعرف عين معرف المعرف على حذف المضاف او جعل
اللام للعهد الخارجي في المعرف المضاف اليه في قوله معرف المعرف المط
ان هذا الجواب منع للملازمة وتقديره ان يقال لا نم انه لو كان للمعرف
معرف لزم التسلسل لجواز ان يكون معرف المعرف عينه كما ان وجود الوجود
عينه عند من يقول بان الوجود موجود فيكون قول الشارح لان
العينية تمنعه على خلاف قانون المناظرة لانه ح يكون منعا للسند المساوي
مفيد سواء كان مساويا للمنع اولا نعم ابطال السند المساوي مفيد اذ
بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم وما قيل ان هذا الجواب معارضة
وقول الشارح منع لمقدمتها فغير سديد على ما لا يخفى قوله انا بان التسلسل
غير لازم ان تلخيص هذا الكلام لانا لا نم انه لو كان للمعرف معرف

Copyright © King Saud University